مجلة

العلوم الإنسانية المرقب

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Issued by Faculty of Arts - Alkhums - Elmergib University - Libya

تصنيف معامل التأثير العربي 2025م (2.11)

تصنيف معامل ارسيف Arcif 2025م (0.1261)

تصنيف الرقم الدولي (ISSN/3106-0048)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

31

العدد

الحادي

والثلاثون

سبتمبر

2025م

مسألةُ لامِ الجُحود بينَ توجيهاتِ المفسِّرين وخلافِ النحاة

إعداد: أ. زلي إمحمد محمد غميض. [1]

الملخص:

يَتناوَلُ هذا البحثُ مَسألةَ النَّصْبِ بَعدَ لامِ الجُحودِ، وهي منَ القَضايا النَّحويَّةِ التي ثارَ فيها الخِلافُ بَيْنَ البَصريّينَ والكُوفيّينَ. فالبَصريُّونَ ذَهَبوا إلى أَنَّ العَامِلَ في نَصْبِ الفِعلِ المُضارِعِ هو (أَنْ) المُضْمَرةُ وُجوبًا بَعدَ اللَّامِ، وأنَّ اللَّامَ حَرفُ جَرٍّ زائِدٌ يَعمَلُ في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ، فَيَعودُ النَّصْبُ أَصلًا إلى (أَنْ). أمَّا الكُوفيُّونَ، فَرأَوا أَنَّ لامَ الجُحودِ هي النَّاصِبَةُ بِنَفْسِها، مُشَبَّهَةً بلامِ التَّعليلِ في العَمَلِ. وقد عَرَضَ البَحثُ شَواهِدَ قُرآنيَّةً وشِعريَّةً تُؤَيِّدُ كُلَّ مَذْهَبٍ، مُبيِّنًا أنَّ تَقديرَ (أَنْ) أَوفَقُ بالقِياسِ النَّحويّ وسِياقاتِ الكِتابِ الكَريمِ. وخَلَصَ إلى تَرجيحِ مَذْهَبِ البَصريّينَ لِتَوافُقِه مَعَ القَواعِدِ النَّحويَّةِ والدَّلالاتِ القُرآنيَّةِ.

الكلمات المفتاحية: (لام الجحود – الفعل المضارع – البصريون – الكوفيون – المفسرون).

Abstract:

"The Syntactic and Exegetical Debate on Lām al-Juhūd"

Research Summary:

This study examines the issue of the accusative case after Lām al-Juḥūd—a grammatical topic that has sparked disagreement between the Basran and Kufan schools. The Basrans hold that the governing agent in rendering the present

([1]) قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المرقب، zeleqomet123@gmail.com.

verb accusative is the obligatorily elided particle an following the lām, and that the lām is an additional preposition working on the nominalized clause, so the accusative ultimately traces back to an. The Kufans, however, argue that Lām al-Juḥūd itself directly governs the accusative, functioning similarly to Lām al-Taʿlīl in its operation.

The study presents Qur'ānic and poetic evidence supporting both views, demonstrating that positing the presence of an better aligns with grammatical analogy and Qur'ānic usage. The conclusion favors the Basran opinion, as it harmonizes most consistently with established grammatical rules and the semantic nuances of the Qur'ān.

Keywords: (The particle of denial – the present tense – the Basrians – the Kufans – the interpreters).

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسَلين، سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ الطاهرين، وصحبِهِ الأخيار أجمعين.

أما بعد ... فإنَّ لامَ الجُحود من الأدوات العربيَّة الدقيقة التي استأثرت ب عناية اللغويّين قديمًا وحديثًا؛ لصلتها بقضية من قضايا النحو، وهي قضية باب التعليل والعمل. ومن هنا انقسمت آراءُ النحاة انقسامًا بيّنًا بين مدرستي البصرة والكوفة، فكانت هذه اللامُ ميدانًا لظهور المعايير النحوية المتباينة، ومرآةً عاكسةً للمناهج

الاستدلاليّة عند الأئمَّة. وقد جاء هذا البحثُ ليُجلِّي تلك الخلافات، في ضوء نصوص القرآن الكريم، مستندًا إلى توجيهات المفسّرين، ومستقرئًا حجج النحاة، ساعيًا إلى ترجيح ما ينهض به الدليل ولا يتعارض مع فصاحة الخطاب القرآني وبلاغته.

منهجية البحث: المنهج الاستقرائي: باستقراء مواضع لام الجحود في القرآن، وأقوال العلماء فيها. المنهج التحليلي الوصفي: بمناقشة الحجج وتقويمها وترجيح أصوبها.

مشكلة البحث: س- هل وُجد خلاف بين النحاة والمفسرين في توجيه النصب بعد لام الجحود؟ ما طبيعة هذا الخلاف؟ وما أدلّة كل فريقٍ فيه؟

أهمية وأهداف البحث: يستهدف البحث-

ـ استقصاء الخلاف بين البصريين والكوفيين.

ـ عزو الآراء إلى أصحابها، وتنقية ما نُسب إليهم مما ليس لهم.

ـ تحليل الحجج والترجيح بينها.

ـ تتبّع موارد لام الجحود في القرآن الكريم وتوجيهاتها عند المفسرين والنحاة.

حدود البحث: الآيات المشتملة على لام الجحود في القرآن الكريم.

الدراسات السابقة. دراسة د. أكرم محمد خليل محمد: لام الجحود في اللغة العربية من جهة العمل والتوجيه النحوي، مجلة الحكمة، 2022م.

خطة البحث.

تمهيد: تعريف لام الجحود، وشروط عملها، ومواضع الخلاف فيها.

المبحث الأول: توجيهات المفسرين في النصب بلام الجحود، وفيه ستة مطالب:

المطلبُ الأوَّلُ: آراءُ الزمخشريّ في كتابِ الكشّاف.

المطلبُ الثَّاني: آراءُ السَّمينِ في كتابِ الدُّرِّ المصونِ في علومِ الكتابِ المكنون.

المطلبُ الثالث: آراءُ أبو السُّعودِ في كتابِ إرشادِ العقلِ السَّليمِ إلى مزايا القرآنِ الكريم.

المطلبُ الرَّابع: آراءُ الألوسيِّ في كتابِ روحِ المعاني في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ والسَّبعِ المثاني.

المطلبُ الخامس: آراءُ ابنِ عاشورٍ في كتابِ التَّحريرِ والتَّنوير.

المبحث الثاني: أقوال النحاة في العامل في النصب بلام الجحود، مع الترجيح.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

تمهيد: لامُ الجحود.

لام الجحود: حرف يدخل على الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا، بشرط أن يسبقه كونٌ منفي، كقول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. [1] والتقدير: وما كانَ اللهُ لأن يُعذِّبهم.

إعرابها: اللام: حرف جر شبيه بالزائد. الفعل المضارع بعدها: منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا. (أن + الفعل): مصدر مؤوَّل مجرور باللام لفظًا، في محل نصب أو رفع بحسب الخبر المحذوف.

شروط عمل لام الجحود:

- أن يسبقها فعل ناقص منفي، غالبًا (كان) أو إحدى أخواتها.
- أن يليَها فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة.

(1) الأنفال: آية:33.

– يجب أن يكون خبر الفعل الناقص الذي يسبق لام الجحود محذوفًا وجوبًا، نحوقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾، أي: ما كان الله مريداً لتعذيبهم

فإن وُجدَ الخبر ملفوظًا لم تَعُد اللام لامَ الجحود، بل صارت لامَ تعليلٍ أو لامَ صيرورةٍ بحسب السياق.

نماذج من الاستعمال القرآني: قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[1] ، فجاء الاستعمال الأول بلام الجحود، والثاني بدونها، تنبيهًا على اختلاف المعنى النحوي والتفسيري بين الأسلوبين.

الخلاف في النصب بلام الجحود أو بأنْ مضمرة بعدها.

تُعَدُّ هذه المسألة من أهم مسائل نواصب الفعل المضارع، حيث دار الخلاف حول تحديد العامل الحقيقي في نصب الفعل الواقع بعد لام الجحود:

هل هو اللام نفسها، أم هو أنْ المضمرة بعدها؟

وقد انقسم النحويون في ذلك على مذهبين مشهورين:

مذهب البصريين ومن تبعهم من البغداديين: ذهبوا إلى أنَّ الناصبَ للفعل المضارع بعد لام الجحود هو (أنْ) المضمرة وجوبًا، وعدُّوا اللامَ حرفَ جرٍ شبيهًا بالزائد، يدخل على المصدر المؤوَّل من (أن) والفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾، فتقدير الكلام لديهم: وما كان اللهُ لأنْ يُعذِّبهم. واستدلّوا بأنَّ اللام من عوامل الأسماء لا الأفعال، فلا يصح أن تنصب الفعل المضارع بنفسها، وإنما تعمل في المصدر المؤوَّل الذي هو بمنزلة الاسم. ومن ثم،

(1) الأنفال: آية: 33.

فإنَّ (أن) المضمرة هي أمّ الباب في باب نواصب المضارع، فتقديرها بعد اللام أولى وأقوى. [1]

مذهب الكوفيين: يرى هؤلاء أنَّ لام الجحود هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، دون حاجة إلى تقدير (أن) بعدها، وأنها في العمل نظيرةٌ للام التعليل (لام كي) التي تنصب الفعل بنفسها، نحو: جئتُ لأُكْرِمَك. ويقولون: إن لام الجحود ـ الواقعة بعد الكون المنفي ـ مُقَوّاةٌ بمعنى التعليل والتوكيد، فهي التي تنصب الفعل بنفسها، كما نصبتْ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[2]وقوله:﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.[3] وهذا ما جنح إليه بعض المفسّرين ـ كأبي حيان ـ في توجيههم لهذه الآيات.وقد فصَّل الزمخشري في الكشاف، والسَّمين الحلبي في الدر المصون، توجيهات هذه اللام، مبيّنين أن الخلاف فيها ليس اصطلاحيًّا، بل ينبني عليه اختلافٌ دقيق في طبيعة العلاقة بين العامل ومعموله داخل التركيب العربي القرآني.

المبحث الأوّل: توجيهات المفسِّرين في النَّصب بلام الجحود أو بـ(أن) مضمرة بعدها.

المطلب الأوّل: تفسير الزمخشري في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.

يري الزمخشري (ت: 538هـ) أنَّ لام الجحود تدخل على الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) مضمرة، وذلك إذا سبقتها جملة مشتملة على فعل ناقص منفي، وهي حينئذٍ تجرُّ المصدر المؤوَّل، أي المصدر الناتج من أن المضمرة والفعل

(1) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار احياء الكتب العربية مصر.279/2 ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: المركز لدار الإمام الشافعي، دار الإمام الشافعي، القاهرة، ط1، 2013م. 253/2.

(2) البقرة: آية:143.

(3) آل عمران: آية: 179.

المضارع. ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، [1] ويفسِّر الزمخشري هذه الآية بأنَّ لام الجحود في الموضع الأوّل جاءت لتفيد نفيًا شديدًا مؤكَّدًا، مع تقدير أن بعدها، بخلاف الموضع الثاني الذي خلا من اللام، مما أضعف درجة التوكيد فيه. ويقول الزمخشري في شرح قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾:اللام لام الجرّ، تدخل على المصدر المؤوَّل من أن والفعل المضارع، أي: بمعنى ما كان الله لأن يعذّبهم.وفي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، يذكر أنَّها في موضع الحال، ومعناها نفي الاستغفار عنهم، أي: ولو كانوا ممَّن يؤمن ويستغفر من الكفر لما عذَّبهم، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾،[2]ولكنهم لا يؤمنون ولا يستغفرون، ولا يُتوقَّع ذلك منهم. كما يوضِّح أنَّ اللام هنا جاءت لتأكيد النفي في نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، [3] أي: لتأكيد النفي في استمرار المؤمنين على حال الاختلاط بالمنافقين، حتى يميّز الله الخبيث من الطيّب، أي: حتى يعزل المنافق عن المؤمن المخلص. [4]

المطلب الثاني: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

استشهد السَّمينُ الحلبيُّ(ت 756هـ) . في أثناء كلامه على قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [5]، بقراءة الضَّحَّاكِ: (لَيُضَيِّعَ) بالتشديد، مُبيّنًا وجهَها اللغويَّ، ومرجّحًا أصلَها الاشتقاقيَّ، فقال ما

(1)الأنفال: آية: 33.

(2) هود: آية: 117.

(3)آل عمران: آية: 179.

(4) ينظر: الكشاف في غوامض التنزيل للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 483/1.

(5) البقرة: آية: 143.

خلاصتُه: إنَّ الفعلين (أضاع) و(ضَيَّع) (بالهمز أو بالتضعيف) منقولان عن (ضَاعَ) القاصر، يُقال: ضَاعَ الشَّيءُ يَضِيعُ؛ أي فُقِدَ، ثم يُنقَل بالتعدية فيُقال: أَضَعْتُهُ أو ضَيَّعْتُهُ، أي: أهملتُهُ فلم أحفظْهُ وأذهبتُهُ. أمّا قولهم: ضَاعَ المِسْكُ يَضُوعُ فمادّتُهُ مختلفةٌ، فلا يُشتَقُّ منها هذا الاستعمال.[1]وهو تنبيهٌ منه على دقّة التفرقة بين الأصول اللغويّة، وتوجيه لقراءة التشديد بناءً على هذا النقل التعدويّ في الأصل الثلاثيّ. وفي قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾،[2]حيثُ جاءت اللامُ في (لِيُعَذِّبَهُمْ) ناصبةً للفعلِ المضارع بعد كونٍ منفيٍّ وهو الموضعُ المعرُوفُ عند البصريين لعملِ لامِ الجحود، وقد قُرِئ بفتحِها، وهي لغةٌ قليلةٌ حكاها ابنُ عطية عن أبي زيدٍ، وروى ابنُ مجاهد عن أبي زيدٍ أيضًا فتحَ جميعِ لاماتِ الجحودِ عن بعض العرب، إلا في، نحو قوله تعالى:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [3] ، كما روى عبدُ الوارث عن أبي عمرو فتحَ لامِ الأمر في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾. [4] وقد قُدّر خبرُ (كان) في هذه الآية محذوفًا على معنى نفي الإرادة، أي: ما كان اللهُ مُريدًا أنْ يُعذِّبَهم، وهو أبلغُ في نفي التعذيب من نفي الوقوع، ويُفهَم من تقرير السَّمين الحلبي أنَّ هذا الأسلوب نُظِّمَ على نسقٍ يُقدَّم فيه الأبلغُ في منع العذاب، وهو كينونتُه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيهم، على ما يُصبحُ تمهيدًا لما بعده من

(1) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.247/1.

(2) الأنفال: آية: 33.

(3) الفاتحة: آية: 1.

(4) عبس: آية: 24.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾.[1]وعلى هذا القياسِ أيضًا يجري قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾،[2]حيث ذكر السَّمين أن في هذا التركيب ونظائرِهِ قولين: مذهبَ البصريين في تقدير الخبر المحذوف على إرادةِ الفعل، كقوله: وما كان اللهُ مُريدًا لإضاعة أعمالِكم، ومذهبَ الكوفيين في جعل اللام وما بعدها نفسَ الخبر من غير حذف، وزعمِهم أنها للتوكيد، وأنَّ النفيَ يأتي في اللسان العربي إمّا نفيًا حقيقيًّا للفعل، وإمّا نفيًا يُراد به عدمُ اللِّياقة أو الاستحقاق .[3]

وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾،[4] فقد قرّر السَّمين الحلبي . في بيان التركيب . أن (أَنْ يُؤْتِيَهُ) هو اسم (كان)، وأنَّ (لِبَشَرٍ) في موضع الخبر، والمراد نفيُ الصورة العقلية التي يُتصوَّر فيها وقوع ذلك من أحدٍ يصطفيه اللهُ بالكتاب والحكمة والنبوّة. ويجيء النفيُ في كلام العرب على ضربين؛ أحدُهما: النفيُ التام، ويكون من جهة استحالة وقوع الفعل نفسِه، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾؛ وثانيهما: النفيُ الانتقائيّ، ويُراد به استبعادُ الفعلِ وعدمُ لياقتِه، لا استحالتُه في نفسه، وهو المسموعُ في كلامهم كقول أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه: (ما كان لابنِ أبي قحافةَ أنْ يُقدِّمَ فيُصَلِّيَ بين يدي رسولِ الله صلي الله عليه وسلم، فالمُراد به امتناعُ الفعل لاعتبارات المقام، لا لعدم الإمكان. وعلى هذا الأسلوبِ يُحمَلُ نفيُ الآية السابقة، فهو نفيٌ لما لا يليقُ بمن أنعمَ الله عليه بالنبوّة، لا لما هو محالٌ عادةً

(1)الأنفال: آية: 33.

(2)البقرة: آية: 143.

(3) ينظر: الدر المصون للسمين 598/5.

(4)آل عمران: آية: 79.

أو عقلًا.[1] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾، وقد تقدَّمَ عند السَّمين الحلبي في نحو هذا التركيب، وممَّا جرى مجراه من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ﴾، أنَّ فيه قولين: أحدهما . مسلك البصريين . أنَّ خبر (كان) محذوفٌ، وأنَّ لامَ الجحودِ بعده تعملُ في الفعل المضارع، فيُضمر بعدها (أن) وجوبًا، فينسبك من (أن والفعل) مصدرٌ مجرورٌ باللام، متعلقٌ بخبر (كان) المحذوف، والتقدير: وما كان اللهُ مُريدًا لإضاعةِ أعمالكم. ويُشترط في لام الجحود أن يتقدَّمها كونٌ منفيٌّ، بل زاد بعضهم اشتراطَ أن يكون ماضيًا، وتُفرَّق بينها وبين لام (كي) بهذا الشرط. ويُستدلُّ لهذا القول بمجيء الخبرِ صريحًا في نحو قوله:

سَمَوْتَ ولم تَكُنْ أهلًا لِتَسْمُوَا وَلَكِنَّ المُضَيَعَ قَدْ يُصَابُ [2]

والقولُ الثاني . مذهبُ الكوفيين . أنَّ اللامَ والفعلَ بعدها هما نفسُ خبر (كان) من غير تقدير حَذْف، وأنَّ اللامَ مُؤكِّدة، ويزعُمون أنَّ النصبَ في الفعلِ يتمُّ بها مباشرةً، لا بإضمار (أنْ).[3] وعلى كلا القولين، فالنفيُ في هذا الأسلوب يفيدُ الامتناعَ، بيانًا لعناية اللهِ بعباده، وأنَّه لا يتركُ إيمانَهم وعملَهم ضياعًا بلا جزاء.

(1) ينظر:الدر المصون للسمين272/3.

(2) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فجر الدين قباوي، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1413هـ -1992م. 119، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: المركز لدار الإمام الشافعي، دار الإمام الشافعي، القاهرة، ط1، 2013م. 259/2.

الشاهد: (ولم تكن اهلا لتسمو) حيث جاء البيت موافق لقول البصريين من أن خبر (كان) محذوف ، واللام متعلقة به.

(3) الدر المصون للسمين 157/2.

المطلب الثالث: توجيه أبي السعود في إرشاد العقل السليم.

ذهب الإمام أبو السُعود (ت 951هـ). في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ . [1] إلى أنّ اللام في قوله تعالى: ﴿لِيُضِيعَ﴾ تُحْمَلُ على أحد توجيهين: الأوّل عند البصريّين: أن تكون متعلِّقةً بخبرٍ محذوفٍ لـ(كان)، ويُقدَّر معنى الكلام: ما كان اللهُ مُريدًا أن يُضيعَ...، فيُقدَّر قبل الفعل (أنْ) المصدرية، ويُجعل النفي مُوجَّهًا إلى الإرادة؛ لما في نفي إرادة الإضاعة من مبالغةٍ ليست في مجرد نفي الوقوع.الثاني عند الكوفيّين: أن تُعَدَّ اللام زائدةً للتأكيد، وتعمل في نصب الفعل بنفسها دون الحاجة إلى (أنْ) المُقدَّرة، ولا يقدح في ذلك القولُ بزيادتها، كما لا يقدح في زيادة حروف الجرّ مع بقائها قائمةً بوظيفتها في العمل.[2] أوضح في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾،[3]إنَّ اللام في (لِيَذَرَ) قد تُفسَّر بطريقتين:الأولى، كما يرى البصريون، أن تكون اللام متعلقةً بخبر محذوف لـ(كان)، ويُقدَّر الكلام بمعنى: ما كان اللهُ مُرِيدًا أو متصدِّيًا لأن يَذَرَ...، حيث تُقدَّر بعدها (أنْ) المصدرية، فالنفي هنا موجَّه إلى إرادة الفعل، مما يجعل فيه تأكيدًا ومبالغةً تفوق مجرد نفي وقوع الفعل. والثانية، كما يرى الكوفيون، أن تكون اللام زائدةً

(1) البقرة : آية: 143.

(2) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ، دار إحياء التراث العربي، بيروت. 174/1.

(3) آل عمران: آية: 179.

للتأكيد، تعمل على نصب الفعل بنفسها دون حاجة إلى (أنْ)المقدَّرة، ولا يعيب ذلك القول بزيادتها، كما لا يعيب زيادة حروف الجر في استمرار عملها النحوي. [1]

المطلب الرابع: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

ذكر الإمام الألوسي (ت 1270هـ) في توجيه قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾.[2]أن البصريين يجعلون اللام متعلِّقة بخبر (كان) المحذوف، وانتصاب الفعل بعدها بـ(أن» مضمَرة، أي: ما كان اللهُ مريدًا لإضاعة إيمانكم. وأمّا الكوفيون يرون أن اللام زائدة، وهي الناصبة للفعل، وأن (يضيع) هو الخبر، والتقدير عندهم: ما كان اللهُ إضاعةَ إيمانكم.[3]وفي توجيه قوله تعالى:﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾، [4] إنَّ اللام في (لِيَذَرَ) متعلِّقةٌ بخبرٍ محذوفٍ لـ(كان)، وأنَّ الفعل منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةٍ بعدها، وهذا مذهب البصريّين. بينما يرى الكوفيُّون أنَّ اللام زائدةٌ للتأكيد، تعمل في نصب الفعل بنفسها، ويكون الخبر هو نفس الفعل، ولا يقدح في مذهبهم القولُ بزيادة حرفٍ عامل، إذ إنَّ الحروف الزائدة قد تعمل – كما في حروف الجرّ المزيدة –، فلا يُعَدُّ ذلك ضعفًا من هذه الجهة.[5] وكذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، [6] فاللام في (ليعذبهم) هي لام

(1) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود 174/1.

(2) البقرة : آية: 143.

(3) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية 406/1.

(4)آل عمران: آية: 179.

(5)ينظر: روح المعاني، للألوسي 348/2.

(6) الأنفال: آية: 33.

الجحود أو لام النفي لاختصاصها بالمُنفي، وهي إمّا زائدة أو غير زائدة، والخبر محذوف، أي: ما كان الله مريدًا لتعذيبهم، وأيًّا ما كان؛ فالمراد تأكيد النفي: إن قيل بزيادتها فظاهر، وإن قيل بعدم زيادتها وجعل الخبر ما علمتَ، فلأن نفي إرادة الفعل أبلغ من نفي نفس الفعل.[1]

المطلب الخامس: تفسير التحرير والتنوير.

ذكر الشيخُ الطاهرُ بن عاشور(ت 1393هـ) أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾.[2]واقعٌ موقعَ الحال من ضمير قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾؛ أي تظهر حالُ مَن يتَّبِعُ الرسولَ ومَن ينقلبُ على عَقِبَيه، ونحن – في تلك الحال – غيرُ مُضَيِّعين إيمانَكم. وقد ذُكِرَ اسمُ الجلالة ظاهرًا في موضع الإضمار؛ تعظيمًا لشأنه تعالى.[3]وفي بيان معنى قوله تعالى:﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾. إنَّ المقصود نَفْيُ إرادةِ اللهِ تعالى لذلك نفيًا مُؤَكَّدًا بلامِ الجحود؛ على نحو ما تقدَّم في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾.[4] وفي بيان الآية السابقة أنَّه قد عُدِل في التعبير هنا عن نفي الفعل إلى نفي المصدر الدَّال على الجنس، وجُعِل النفي واقعًا بواسطة لام الاستحقاق، تنزيهًا للمضاف إليه عن أن يكون أهلاً لذلك الفعل. إذ لا يُحمَل اسمُ ذاتٍ على اسمِ ذاتٍ إلَّا بواسطة حرفٍ من الحروف، فجاء التركيب على نحو: (ما كان له أن يفعل)، ويُقال كذلك: (ليس له أن يفعل). ومِن نظائر ذلك في الإثبات

(1) ينظر: روح المعاني، للألوسي187/5.

(2) البقرة : آية: 143.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيدة، الدار التونسية للنشر، تونس 1984 هـ 24/2.

(4) آل عمران: آية: 79.

قولُه تعالى:﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾.[1] وحكي أيضًا في معنى الآيات الواردة بصيغة:﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾،[2] وقوله تعالى:﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾،[3] ونظائرَها، قد سِيقَت لنفي الاستحقاق عن جميع البشر، لِأنهم – في أصل الخِلقة – عبيدٌ مُفتقرون إلى الله تعالى، فاللام في مثل هذه التراكيب هي أصل (لام الجُحود)، وقد قُلِبَ تركيب الكلام إلى هذه الصيغة من باب المبالغة في النفي، حتى يُفهم أنَّه لا وجود لهذا الأمر أصلًا، ولذلك سُمِّيَت (لامَ الجُحُود)؛ لكونها تدلُّ على نفيٍ شديدٍ يُقارِب معنى الجُحود والإنكار التام.[4]وذكر أنها لنفي الاستحقاق، أي: المعنى: ليس يَستحقُّ أحدٌ من البشر أن يقوله؛ فاللام في قوله (لبشر) هي لامُ الاستحقاق. [5]

المبحث الثاني أقوال العلماء في قضية النصب بلام الجحود أو بأن مضمرة بعدها

قال سيبويه : ((واعلم أنّ اللام قد تجي في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليَفعلَ، فصارت (أنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاكَ وزيداً، وكأنك إذا مثّلت، قلت: ما كان زيدٌ لأنْ يَفعلَ، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ، فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سَيَفْعَلُ...)).[6] يفصّل سيبويه في هذا الموضع قضيّةً دقيقة تتعلق بتركيب (ما كان ليفعل)، وهو من التراكيب المشهورة في باب لام الجحود. ويُبيّن أنَّ اللام الداخلة على الفعل المضارع بعد (ما كان) تفيد معنى النفي

(1) طه: آية: 118، التحرير والتنوير لابن عاشور294/3 .
(2) آل عمران: آية: 79.
(3) الأنفال: آية: 33.
(4) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور394
(5) ينظر: المرجع السابق 393/3.
(6) الكتاب 7/3.

للمستقبل، تمامًا كما يُفيده قولك: لن يفعل. ويُشير إلى أنَّ (أنْ) مُقدّرةٌ بعد اللام وجوبًا، ولا يجوز إظهارها، لأن التركيب صار كالصيغة الثابتة. وضرب لذلك مثلاً بجملةٍ من نوع: إيّاك وزيدًا، حيث يكون الفعل محذوفًا (أي: احذر زيدًا)، ولكن المعنى مُتّسق واضح. وفحوى عبارته: أن عبارة (ما كان ليفعل)، تعني: استحالة وقوع الفعل، أي: أنْ هذا الفعل لم يكن ممكنا حدوثه أو وقوعه. ووجه الشبه بين (ما كان ليفعل) و(لن يفعل) أنّ كليهما ينفيان الفعل المستقبل، فيدلان على امتناع وقوعه. ثم عقد سيبويه مقارنة بلاغية دقيقة، صرح فيها: أنّ (اللام) هنا نابت عن (أنْ)، كما أن ألف الاستفهام قد تنوب عن واو القسم في قولهم: ألله لتفعلنّ؟، فدلّ على أن الحذف والتقدير بابٌ واسع تقرّه العربية، ما دام المعنى محفوظًا، والتركيب جارٍ على سنن العرب. وبذلك يكون سيبويه قد قرّر أمرين:- أن لام الجحود تدل على معنى النفي المستقبلي. - وأنها تتضمّن (أنْ) مضمرة وجوبًا، ولا يجوز إظهارها بعد (ما كان)؛ لأن التركيب صار عرفًا دلاليًّا خاصًّا. نقلَ السِّيرافي في شرحه لـ(الكتاب) جملةً من آراء الكوفيين ومخالفيهم في النصب بـ(لام الجحود)، مبيّنًا ترجيح البصريين، اعتمادًا على ما قرّره سيبويه. فذهب الكوفيون إلى أن الفعل، في نحو: جئتُ لأُكرِمَك منصوبٌ باللام نفسها، وهي عندهم عاملةٌ بنفسها كـ(أن)، تدل على الغرض، وتُشبه (كي)، ويجوز عندهم إظهار (أن) بعدها، كقولك : لكي أن أُكرمَك، بل وأجازوا مثل ذلك بعد (حتى) قياسًا. وعرض السِّيرافي مذهبَ سيبويه، فبيّن أن اللام في نحو: ما كان اللهُ لِيُعذِّبَهم لا تعمل بنفسها، بل الفعلُ منصوبٌ بـ(أن) مضمرةٍ وجوبًا بعدها، بخلاف (كي) و(حتى) التي يُجَاز فيها إظهار (أن). ووجه المنع أن هذا التركيب مبنيٌّ على نفيٍ يُفيد الاستقبال، نحو: ما كان زيدٌ سيفعل، فلو قيل: ما كان زيدٌ لأن يفعل، لفسد التركيبُ معنًى وصياغةً.وقرّر أن

قولهم: ما كنتُ زيدًا لأضرِبَ، محمولٌ على حذف فعل، وأن (أن) الظاهرة بعد (كي) في بعض الشواهد ضرورةٌ أو بدلٌ.كما بيّن أن كيمَه؟ محمولةٌ على نصب (مَهْ) لا جرِّها. وختم بأن الصواب مذهب سيبويه، وهو أنّ لام الجحود لا تعمل بنفسها، بل الفعلُ بعدها منصوبٌ بـ(أن) مضمرةٍ وجوبًا، لدلالة السياق على نفيٍ مستقبليٍّ، كقوله تعالى:﴿وما كان اللهُ لِيُعذِّبَهم﴾، ﴿وما كان اللهُ لِيُضِلَّ قومًا﴾، فـ(أن) محذوفة وجوبًا، ولا يصحُّ إظهارها لمخالفته القياس.[1] أشار الرَّمّاني (ت ٣٨٤هـ) في شرحه لكتاب سيبويه إلى أنَّ تركيب (ما كان زيدٌ لِيَفْعَل) سائغ في النفي، مع وجوب إضمار (أنْ) بعد اللام، فلا يُقال:(ما كان زيدٌ لأنْ يفعل). وعلَّل ذلك بأن الجملة في النفي تُؤوَّل على معنى الخبر، بخلاف الإثبات، إذ لا يُقال: (كان زيدٌ لِيَفْعَل)، لفساد التركيب والدلالة.وبيَّن أن اللام في هذا الموضع منعقدة على معنى النفي والتعليل، فهي تُفيد نفي الاستعداد أو القصد، وهو معنى لا يظهر إلا في سياق النفي. ولذا امتنع الإظهار، لكون التركيب لا يحتمل (أن) تصريحًا، بخلاف (كي) و(حتى)، فكان إضمار (أن) واجبًا، كما قرَّره سيبويه، ووافقه عليه البصريون.

وختم الرَّمّاني استفهامه بـ: (فبِمَ؟)، إشارةً إلى تعقُّد هذا التركيب، وتعلُّقه بالدلالة لا بالإعراب وحده.[2] وضح أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) أنّ تركيب (ما كان زيدٌ لِيَفْعَل) يُفيد نفيًا لمعنى الجملة: (كان زيدٌ سيفعل)، فـ(اللام) الداخلة على الفعل تقابل (السين) في تركيب الاستقبال. فكما تدل (كان سيفعل)على قُرب وقوع الفعل

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1، 2008 م. 194/3.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1998م.
.782/1

أو توقّعه، فكذلك يُفهم من (ما كان ليفعل) نفي ذلك الاحتمال المستقبليّ، أي نفي وقوع الفعل مستقبلًا.فاللام هنا ليست لام العلّة، بل لام مقابِلة لسين الاستقبال، تُفيد معنى الانتفاء المتّصل بالزمن الآتي، على جهة التوقّع أو الاستعداد. وبهذا تكون اللام والنفي قد حَلّا محلّ (كان سيفعل) في الإثبات.[1] يُقرّر المبرِّد أنّ النفي هو السياقُ الذي تصحُّ فيه صيغة: (ما كان زيدٌ لِيَقُومَ)، ويؤكِّد هذا الاستعمالُ بما ورد في القرآن الكريم من شواهد، مثل قوله تعالى:﴿ما كانَ اللَّهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ على ما أنتم عليه﴾،[2] وقوله : ﴿وما كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم وأنتَ فيهم﴾.[3]ويُعلِّل المبرد عمل النصب هنا بأن (أن) مضمرةٌ بعد اللام؛ وذلك لأن اللام من حروف الجر الداخلة على الأسماء، وليست من نواصب الأفعال. لكن لما كانت (أنْ) المصدرية بمنزلة الاسم، جاز أن تدخل عليها اللام، فصار التركيب على التقدير:(ما كان الله لأن يذرَ المؤمنين...)، غير أن (أنْ) تُضمر وجوبًا، فيُصبح الفعل بعدها منصوبًا بها، لا باللام نفسها. وبيّن أن السبب في هذا أنَّ (أنْ) والفعل بعدها بمثابة مصدرٍ صريح، أي: اسمٍ مفردٍ يدل على الحدث، وهذا المصدر هو الذي تتعلّق به اللام.فكما تقول: ما كان زيدٌ لقيامِكَ، كذلك تقول: ما كان زيدٌ لِيَقُومَ ؛لأن أن يقوم تؤوّل بـ(القيام)، فدخلت اللام على هذا المصدر المؤوَّل.[4] ويرى البصريون أن

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مرجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
1657/4.

(2)آل عمران: آية: 179.

(3) الأنفال: آية: 33.

(4) ينظر: المقتضب المبرد ، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ_1999م. 306/1.

الفعل المضارع بعد لام الجحود منصوب بـ(أنْ) مضمرة، مستدلين بأن (اللام) من حروف الجر الداخلة على الأسماء، وحروف الجر لا تعمل في الأفعال، فلا يجوز أن تكون الناصبة للفعل بنفسها، بل يجب تقدير (أنْ) بعد اللام؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر الذي تدخل عليه اللام، وهي أصل الباب وأولى بالتقدير. أما الكوفيون، فذهبوا إلى أنّ اللام الواقعة بعد الكون المنفي هي الناصبة للفعل بنفسها، معتبرين إيَّاها لام (كي) مزيدة للتوكيد، تقوم مقام (كي)، وتنصب كما تنصبها، ويجيزون إظهار (أنْ) بعدها، خلافًا للبصريين. وأشار الرضي إن الكوفيين أقرّوا بإظهار (أنْ) بعد لام الجحود، خلافًا للبصريين الذين يرون أنّ اللام وحدها هي الناصبة وليست (أنّ) مصدرية بعدها. [1]وذكر الشيخ خالد الأزهري نحو: ما جاء زيد ليفعل كذا، أنّ هذه اللام تُسمّى لام الجحود، وهي تسمية استُخدمت للدلالة على إنكار الحق لا مطلق النفي، بينما النحويون أطلقوها وعمدوا إلى معناها كنوع من النفي العام. [2]

أشار ابن يعيش إلى أن لام الجحود تدخل على فعل مضارع مسبوق بـ(كان) منفية، وهذا الفعل في الإثبات يدلُّ على زمنٍ مستقبل بصيغة فعليّة، فإذا أُظهرت (أنْ) صار التركيب مصدرًا صريحًا ذا صيغة اسمية، فيختلّ التوازن بين النفي والإثبات. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [3]، فالتقدير في

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس 1398 هـ - 1978 م 4 / 79 - 80

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1 ، 2000م 372/2.

(3)البقرة: آية:143

الإثبات: كان اللهُ ليُضيعُ إيمانَكم، على معنى الإرادة المستقبلية، فجاء النفي موافقًا له في البناء الفعلي. ولو قيل: ما كان اللهُ لأن يضيعَ إيمانَكم، لانتقل التعبير من صيغة فعلية إلى تركيب اسمي (المصدر الصريح)، وهو ما اجتنبته العرب في هذا الباب محافظةً على مطابقة النفي للإثبات في الصياغة والمعنى.[1] ذكر الأشموني أنّ ثعلبًا يرى أنّ اللام تنصب الفعل بنفسها؛ لأنّها تقوم مقام (أنْ)، والخلاف في لام الجحود ولام كي. وأمّا الفعل الذي يلي اللام فقد اختلفوا فيه: الكوفيون يجعلونه خبر (كان)، واللام عندهم للتوكيد، وأمّا البصريون فيرون أنّ الخبر محذوف، واللام متعلّقة به، والتقدير: ما كان زيدٌ مُريدًا ليفعل.[2]والمضارع يُنصب بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد اللام الجارّة، إذا لم يتقدّمها كون ناقص منفي، ولم يقترن الفعل بـ(لا)، كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، [3] فأُضمرت (أنْ) في لنسلم، وأُظهرت في لأكونَ. وشار ثعلب: إلى أنّ النصب باللام؛ لأنها تنوب عن (أنْ) المحذوفة. وبين ابن كيسان والسيرافي أنّه يجوز أنْ يكون النصب بـ(أنْ) المقدرة، أو بـ(كي)، ولا تتعين (أنْ)، بدليل جواز إظهار (كي) بعدها.

فالنتيجة أنّ (أنْ) بعد اللام لها ثلاث حالات: وجوب الإضمار بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار إذا اقترن الفعل بـ(لا)، وجواز الإظهار والإضمار بعد لام كي ولام

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، الكتبة التوفقية، القاهرة.243/4 ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 196/3، الأنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2009م.138/2.

(2) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار احياء الكتب العربية مصر .290/2.

(3)الأنعام: آية:71

العاقبة، نحو قوله تعالى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾،[1]ولام التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾. [2]

خاتمة المبحث:

يتبيَّن من عرض الأقوال أنَّ جمهورَ البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، يذهبون إلى أنَّ الفعل المضارع بعد لام الجحود منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، وأنَّ اللام حرفُ جرٍّ داخلةٌ على مصدرٍ مؤوَّل من (أنْ) والفعل، فلا يصحُّ أنْ تعمل بنفسها. في المقابل، يرى الكوفيون أنَّ اللامَ ناصبةٌ بنفسها، وهي عندهم في معنى (كي)، ويجيزون إظهار (أنْ) بعدها.

الأرجح في نصب الفعل بعد لام الجحود ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، من أن الناصب هو (أن) المضمرة وجوبًا، واللام حرف جر شبيه بالزائد.

أسس الترجيح النحوي:

. الأصل في الحروف أنها تعمل في الأفعال، وإعمال اللام فيها يعد مخالفًا للقياس، بخلاف (أنّ) فهي أمّ باب النواصب.

. القياس على نظائر الباب كحروف الجر الشبيهة بالزائدة التي لا تعمل في الأفعال إلا بواسطة (أن).

. موافقة الاستعمال العربي المسموع، حيث يقدَّر المصدر المؤول بعد اللام في الشواهد القرآنية والشعرية.

---

(1)القصص: آية: 8.

(2)الأحزاب آية 33، ينظر: شرح التصريح على التوضيح 2/387، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 78/4.

. سلامة التعليل، إذ اللام في لام الجحود ليست لام تعليل، بل يغلب فيها معنى النفي والتوكيد، مما يقتضي توسط (أن) للفعل.

. تأييد المحققين كابن هشام والرضي، الذين رجحوا هذا القول لتماسكه مع القواعد العامة.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم (رواية: حفص عن عاصم)

1ـ أبو الحسن الرماني، علي بن عيسى شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1998م.

2ـ أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مرجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

3ـ أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، تفسير أبي السعود" إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

4ـ أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان،شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1، 2008 م.

5ـ أبو القاسم الزمخشري، جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

6ـ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير التحرير المعنى المديد وتنوير العقل الجديد من التفسير الكتاب المجيدة، الدار التونسية للنشر، تونس 1984 هـ

7ـ ابن يعيش، موفق الدين معيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، الكتبة التوفقية، القاهرة.

8ـ الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1 ، 2000

9ـ الأشموني: نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية مصر .

10ـ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عملية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ.

11ـ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2009م.

12ـ خضري، محمد بن مصطفى بن حسن، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: المركز لدار الإمام الشافعي، دار الإمام الشافعي، القاهرة، ط1، 2013م.

13ـ الرضي، رضي الدين الأسترآباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس 1398 هـ - 1978 م

14ـ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الشهير بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

15ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بسيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة، 1385هـ ـ 1966م.

16ـ المبرد، محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ_1999م.

17ـــ المرادي، بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فجر الدين قباوي، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1413هـ ـ1992م.